مؤتمر لوزان ونتائجه على تركيا الحديثة

د. أحمد محمود علو السامرائي
جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص

يعد مؤتمر لوزان علامة فارقة في سلسلة المؤتمرات الدولية المنعقدة بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨م، لاسيما أن المؤتمر انعقد في ظروف استثنائية ولغايات متعددة، فكل دولة شاركت في أعمال المؤتمر كان لها أهداف وغايات معينة أرادت من خلال المؤتمر تحقيقها على حساب الدول الأخرى، إلا إن الإنجاز الذي حققه مصطفى كمال لدولته الجديدة كان نصراً بحق، لاسيما وإنه عمل جاهداً على إبراز القضية التركية إلى حيز الوجود، وقد نجح في ذلك فانبثقت دولة ذات سيادة، اعترف بها الأعداء قبل الأصدقاء وبذلك حققت الحكومة التركية ما كانت تراه ضرورياً في تعزيز الدولة الجديدة وابرازها إلى حيز الوجود لتكون فيما بعد من الدول التي يحتذى بها.

Abstract

It is concerned that Luzan Conference is a special mark in the series of the International Exceptional conferences, after the first world war 1914-1918, since the conference is obtained in an exceptional circumstances and for a special issues, each state shares in the conference to complete the victory on other states and countries, but the deal that (**Mustafa Kamal**) for his new state was a real victory, where he worked so hard to perform the Turkish Case to the Existence and he succeeded to control his state.

The enemies confess by this state before the friends, hence, the Turkish Government achieved what is they see it is necessary and in achieving this state to be one of the most important states in the region.

مُقَدِّمَة

تعد معاهدة لوزان من أبرز المعاهدات التي وقعتها الحكومة التركية، لاسيما أنها حققت انتصاراً على الحلفاء، وبخاصة أن الدول الأوربية كانت تبحث عن المنافع الاقتصادية والنفوذ السياسي في المنطقة، ولاسيما في منطقة المضائق، لذلك فإن التنافس الأوربي كان واضحاً من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من تلك المنافع من طريق فرض سيطرة كل دولة على منطقة تراها ضرورية لتعزيز مناطق نفوذها.

إن البعد القومي كان الوتر الذي حاولت الدول الأوربية أن تعزف عليه في المؤتمر بعد تداعيات المسألة اليونانية وأثرها على الدول العثمانية والتي كانت تشكل للمؤتمرين منطلقاً لهم في محاولاتهم لفرض سيطرتهم وتفتيت كيان الدولة العثمانية الذي بدأ منذ معاهدة كارلوفيتز (**Carloviz**) ١٦٩٩م، إلاّ أن الحلفاء اصطدموا بحكومة جديدة قلبت الأوراق عليهم واستطاعت أن تجاري قوة الدول الأوربية بلباقة وحضور مميز مما غير الكثير من المقررات المعدة سلفاً وحققت نصراً للأتراك غير معالم خارطة الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وأبرز إلى العالم دولة جديدة ذات كيان سياسي مستقل.

المبحث الأول

الأحداث التي سبقت انعقاد مؤتمر لوزان

أ. مؤتمر فرساي:

شهد الربع الأول من القرن العشرين فوضى واضحة للأتراك حتى أطلق المؤرخون على هذا العصر اسم عصر الأشخاص والحكومات، إذ كانت الحكومات تظهر وتسقط حتى شهدت البلاد نحو أربع وعشرين تغيراً للحكومة في إسطنبول بين الأعوام (١٩٠٨– ١٩١٨م)، حتى أن السفارة البريطانية رفعت تقريراً إلى حكومة لندن عام ١٩٠٧م أشارت فيه "**في الوقت الحاضر فإن جميع الإدارات الإقليمية سقطت في حالة من الفوضى السياسية والاجتماعية الناشئة عن ذلك، فضلاً عن إلغاء الضرائب**

والتجنيد الإلزامي وحتى إقالة الولاة ولا يمكن أن ننسى التحريض على الفتنة والعصيان بشكل علني..."[١].

استمرت أوضاع البلاد تسير من سيء إلى أسوء ولاسيما إذا ما علمنا أن المدة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى (١٩١٤– ١٩١٨م)[٢]، كانت مدة اضطراب وتغيرات على مختلف الأصعدة ولاسيما بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية، ناهيك عن محاولات دول الغرب المستمرة الحد من دور الدولة الجديدة بعد أن وقع الحلفاء اتفاقية مع الدول المنهزمة[٣]، في مودروس (**Mudros**) في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨م[٤].

عقد مؤتمر فرساي في باريس في ١٨ يناير كانون الثاني ١٩١٩م لتسوية مخلفات الحرب العالمية الأولى، إذ حضره مندوبون عن (٢٧) دولة وكيان سياسي، إذ وقع المؤتمرون على خمس معاهدات مع الدول المنهزمة في الحرب بعد أن قسمت دول المؤتمر إلى (٥٢) لجنة، فضلاً عن العديد من الخبراء في شتى الميادين[٥]، كان لبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية دور كبير في وضع قرارات المؤتمر حتى عرفوا بإسم "**الثلاثة الكبار**"، إذ ترأس رئيس وزراء فرنسا (**جورج كليمنصو**)[٦] (**Georges Clemenceau**) (١٨٤١–١٩٢٩م) الوفد الفرنسي في حين كان رئيس وزراء بريطانيا (**دافيد لويد جورج**)[٧](**David Lloyd George**) (١٩٦٣–١٩٤٥م) ممثلاً عن بريطانيا و(**توماس وودر ولسن**)[٨](**Thomas Woodrow Wilson**) (١٨٥٦–١٩٢٤م) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مترأساً لوفد بلاده، في حين لم يكن هناك دور لممثل إيطاليا (**أورلاندو**)[٩] (**Orlando**)، الذي انسحب من المؤتمر وممثل اليابان سيونجي وزير خارجيتها إذ كان دورهم ثانوياً[١٠].

استمر مؤتمر الصلح في جلساته حتى كانون الثاني ١٩٢١م، وقد كشف سير المفاوضات عن تجاهل مؤتمر الصلح إلى حد كبير البنود الأربعة عشر للرئيس الأمريكي ولسن[١١]، إذ أرادت الدول الكبرى الحصول على أكبر قدر ممكن من التعويضات في الحرب، لذلك وضعت المعاهدة ضوابط وقيود شديدة على الدول الخاسرة ولاسيما الدولة العثمانية، وقد تباينت الآراء بين المؤتمرين، إذ كانت وجهة النظر

البريطانية والفرنسية ترغب في تقسيم أملاك الدولة العثمانية[١٢]، في حين تبنت الولايات المتحدة الأمريكية فكرة الانتداب على أن تكون هي الدولة المنتدبة على الدولة العثمانية، إلاّ أن هذا المقترح رفض من الدول الكبرى، فحاولت الدول الأخرى تقديم حجج بأحقيتها في السيطرة على المناطق المتنازع عليها، وقد فض المؤتمر عن توزيع نظام الانتداب على الدولة العثمانية من قبل مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٣ حزيران ١٩١٩م مع عقد معاهدة معها هي معاهدة سيفر ١٩٢٠م[١٣].

ب. معاهدة سيفر ١٩٢٠م:

إن عقد معاهدة سيفر مع الدولة العثمانية كان أمراً في غاية الصعوبة للدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، لاسيما وأن الحلفاء مهدوا لهذا في وقت سابق، إذ تم توقيع معاهدة سايكس- بيكو ١٩١٦م ووعد بلفور عام ١٩١٧م لاقتسام أملاكها وتوزيعها فيما بينهم[١٤]، وقع الحلفاء معاهدة سيفر **(Sevres)** في ١٥ آب ١٩٢٠م[١٥]، والتي تضمنت **١٣** باباً و **٤٤٣** بنداً، إذ أملى الحلفاء شروطهم على الدولة العثمانية والتي ما كان عليها إلاّ الموافقة وهي صاغرة على تلك الشروط وقد تضمنت المعاهدة[١٦]:

(١) أن تبقى إسطنبول عاصمة للدولة العثمانية.

(٢) تدويل الأراضي المجاورة للدولة العثمانية.

(٣) كافة مع تشكيل لجان سيطرة مؤلفة من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا، واليونان، ورومانيا، وبلغاريا.

(٤) إعلان كردستان دولة ذات استقلال داخلي أو كدولة مستقلة إذا تم إقرار ذلك على وفق استفتاء عام[١٧].

(٥) إدارة اليونان منطقة أزمير خمس سنوات يجري استفتاء بعد انتهاء الخمس سنوات يتم فيه تقرير المصير[١٨].

(٦) فصل العراق عن الدولة العثمانية وعده دولة مستقلة بشرط أن تتولى دولة منتدبة إدارة شؤونها، فضلاً عن استقلال الحجاز، ومصر، والسودان[١٩].

(٧) تنازل تركيا عن حقوقها في قبرص، ومراكش، وتونس، وليبيا.

(٨) إعلان أرمينيا دولة مستقلة.

(٩) حماية الأقليات.

(١٠) تمنح إيطاليا جميع المناطق الواقعة إلى جنوب غرب الأناضول إلى تراقيا الشرقية بما في ذلك أدرنة وغاليبولي ومارتيزا وجنوب الدوديكاينز .

(١١) منحت اليونان أيضاً عدد من الجزر المهمة مثل غوكسيادا **(Gokceada)**، وإمبروس **(Imbros)**، وبوزغادا **(Bozcada)**، وتينيدوس **(Tenedos)**، والملاحظ أن هذه الجزر تقود إلى مدخل الدردنيل **(Dardanlles)**[٢٠].

(١٢) منح قيليقية وكردستان ومعظم أراضي الأناضول الجنوبية لفرنسا[٢١].

(١٣) فضلاً عن كل ما ذكر فإن المعاهدة احتوت أيضاً على بنود مالية وتجارية وتنظيمية[٢٢].

لم يكن أمام السلطان العثماني سوى قبول المعاهدة صاغراً على العكس من "**حكومة القوميون**" **(بقيادة مصطفى كمال)**[٢٣]، إذ إن حكومة أنقرة دهيت بهذه المعاهدة وصممت على مواصلة الحرب ولاسيما وأن مشروع الوساطة الذي قدمته الحكومة البريطانية إلى الدول الأوربية رفض وبشدة من قبل اليونان، التي باتت عازمة أكثر من السابق على مواصلة القتال رغم الخسائر المتلاحقة التي تكبدتها من قبل الجيش العثماني لاسيما وأن الحملة اليونانية على الأناضول باءت بالفشل فاضطرت بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، إلى طلب الهدنة[٢٤].

ت. صلح مودانيا Armistice of Mudanya

بدأت الدول الأوربية بدعوة الحكومة التركية إلى عقد مؤتمر صلح على إثر الانتصارات التي حققتها القوات التركية على القوات اليونانية وقد تم لهم ما أرادوا[٢٥]، إذ عقد مؤتمر في مودانيا في ٣ تشرين الأول ١٩٢٢م[٢٦]، مثل الجانب التركي عصمت إينونو في حين مثل فرنسا الجنرال جاربي **(Charpy)**[٢٧]، ومثل بريطانيا المندوب السامي البريطاني جارلس هارنغتون **(C. H. Harington)**[٢٨]، أما إيطاليا فقد مثلها

الجنرال مونبيليه (**Monbellih**)[٢٩]، وعن اليونان كان الممثلان الكولونيل سرياني (**Sariyanni**)، والجنرال موزاكي (**Mazaraki**)[٣٠].

استمرت مفاوضات المؤتمر اسبوعاً كاملاً كانت بين مد وجزر، لاسيما أن الأطراف المناقشة لم تتوصل إلى حلول ترضي جميع الأطراف بخاصة وأن مشكلة المضائق وصلت إلى طريق مسدود بعد أن رفض المفاوضون الطلب التركي بالانسحاب من تراقيا الشرقية وقارا جاق في مدة أقصاها ثلاثين يوماً، فضلاً عن مشاكل تتعلق بالسكان والأقليات[٣١].

نتيجةً لكل ما ذكر وبخطوة جريئة قام بها عصمت إينونو وبدهائه المعهود هدد باستئناف العمليات العسكرية في **(قلعة جنة)** والتي استطاعت القوات التركية الوصول إليها، فما كان من الجنرالات المفاوضون إلاّ مغادرة مودانيا والتوجه نحو استانبول لمشاورة حكوماتهم إزاء التطورات الجديدة، وهنا برز الموقف البريطاني بتوجيه إنذار للأتراك بالانسحاب من المنطقة المحايدة وإلاّ فإن الحكومة البريطانية مضطرة لاستخدام القوة ضدهم وكاد الإنذار يتحقق لولا تدخل الحكومة الفرنسية التي حلت وسيطاً ناجحاً في دأب الصدع واستطاعت بجهود حثيثة تقريب وجهات النظر فأسهم ذلك في عودة المفاوضات من جديد في ١١ تشرين الثاني ١٩٢٢م[٣٢].

انتهت المفاوضات وعقدت الهدنة رسمياً في ١٦ تشرين الثاني ١٩٢٢م، والتي تضمنت عدداً من البنود إلاّ أن الأبرز بينها:

(١) استعادة تركيا لتراقيا حتى مارتيزا بعد جلاء القوات اليونانية منها.

(٢) تبقى الجيوش التركية في الأناضول لحين إتمام عقد المعاهدة.

(٣) إن على القوات المتحالفة أن تبقى في استانبول وضواحيها وأن تتمركز في مناطقها، وقد وافق الحلفاء على ذلك، وهذا اعتراف واضح من قبل الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى استانبول.

(٤) عدم إنشاء أي جيش أو قوة عسكرية في منطقة تراقيا الشرقية ويبقى الأمر ساري المفعول لحين عقد معاهدة السلام.

(٥) عدم القيام بأية تحصينات دفاعية في **(قلعة جنة)** سواء أكانت هذه التحصينات من الجانب التركي أو اليوناني.
(٦) تقوم تركيا بإرسال قوة عسكرية إلى تراقيا لغرض إعادة الأمن والهدوء إلى المنطقة[٣٣].
(٧) اعتراف الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى إسطنبول[٣٤].
(٨) تأسيس فيلق من الجندرمة العثمانية على أن لا يزيد عددها عن ٨ آلاف شخص[٣٥].

يعد صلح مودانيا خطوة نحو الأمام في صالح مصطفى كمال ولاسيما أنها أدت إلى إنهاء معاهدة سيفر ولم يعد لها أي أهمية تذكر، كما مثلت بشكل صريح ضعفاً واضحاً من قبل الحلفاء يقابله إصرار وقوة ومن قبل حكومة أنقرة التي أجبرت الحلفاء على تنفيذ مطالبها بشكل أو بآخر، وبالتالي سمحت بشكل مباشر في أن تتبوأ حكومة أنقرة موقعاً بين الدول الكبرى لاسيما بعد بدأ الحلفاء ينظرون إلى تركيا بنظرة مختلفة عن السابق، مما أسهم في شكل كبير في تقديم الدول الكبرى دعوة إلى حكومة أنقرة وإسطنبول معاً لحضور مؤتمر لوزان الذي سيعقد في سويسرا[٣٦].

المبحث الثاني

مؤتمر لوزان

أ. أعمال المؤتمر:

بدأ مؤتمر لوزان أعماله في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٢٢م ممثلاً بالدول المؤتمرة، إذ مثل حكومة أنقرة عصمت إينونو وعضوية كل من حسن بك نائب طرابزون ورضا نور نائب سينوب، فضلاً عن مجموعة من المستشارين[٣٧]، أما من جانب الحلفاء فقد حضر المؤتمر ممثلون عن كل من فرنسا، وبريطانيا، ورومانيا، ويوغسلافيا، وبلغاريا، وألبانيا، وإسبانيا، وبلجيكا، والنرويج، والبرتغال، والسويد، فضلاً عن الاتحاد السوفيتي الذي دعي إلى المؤتمر لحساسية موقفه إزاء قضية المضائق[٣٨].

ألقيت على عاتق عصمت إينونو العديد من المهام مما جعل مهمته صعبة للغاية، إذ أنه كان يمثل أمة تحاول النهوض من جديد وقلب تسويات معاهدة سيفر(٣٩)، فضلاً عن الاستقلال التام في مختلف النواحي ولاسيما إلغاء الامتيازات الأجنبية في البلاد(٤٠)، بخاصة وأن الحلفاء لازالوا يسعون إلى معاملتهم كأمة مهزومة إلا أن إصرار عصمت إينونو على موقفه في أن تعامل حكومة أنقرة يجب أن تعامل كحكومة مستقلة ذات سيادة متساوية مع الدول الحاضرة في المؤتمر جميعها(٤١).

كانت المفاوضات تتعثر بين الحين والآخر لاسيما وأن ممثل الحكومة البريطانية اللورد كرزن (**G. Nathaniel Curzon**)(٤٢)، كانت مواقف عصمت إينونو لا تروق له ولاسيما بعد أن أثيرت مسألة الحماية والأقليات والامتيازات الأجنبية، فضلاً عن المضائق وما شابه ذلك، إذ أصر عصمت إينونو على موقفه من إنه جاء ليحافظ على سيادة تركيا كما أنه أوضح أنه لن يقوم بالتوقيع على أية معاهدة تقييد من الحرية الاقتصادية والقضائية لبلاده، فما كان من أحد الدبلوماسيين البريطانيين أن يصفه بأن "**عصمت إينونو والذي يعنى بمجموعة من الممنوعات وعلى ما يبدو كان كتوماً على جميع المناقشات حول مواضع عدة.. أما عناده وإصراره أدى إلى نفاذ صبر الحلفاء لاسيما وإنه استخدم صمته من أجل كسب الوقت والتفكير بتأني مما أثار حفيظة ممثلي الدول الكبرى...**"(٤٣).

كانت التعليمات التي يتلقاها عصمت إينونو من حكومة أنقرة تصله على شكل رسائل وبرقيات تعطى على الفور حتى وإن كان الوقت متأخراً وهنا برع عصمت إينونو بإرسال الردود بسرعة(٤٤).

ب. لجان المؤتمر :

تشكلت في المؤتمر ثلاث لجان اختص كل منها بجانب وكالآتي:-

(١) **اللجنة الأولى:** اختصت بالقضايا العسكرية والحدود والأقليات والمضائق.

(٢) **اللجنة الثانية:** تناولت الأقليات والأجانب الموجودين في تركيا.

(٣) **اللجنة الثالثة:** عالجت هذه اللجنة كل ما يتعلق بالمسائل المالية، فضلاً عن المسائل الاقتصادية.

كانت مهام اللجنة الأولى معقدة للغاية لاسيما أن مشكلة المضائق من أبرز الأمور التي تمت مناقشتها في المؤتمر، إذ إن المضائق تشكل أهمية خاصة لمعظم الدول في رسم سياستها وبخاصة الدول الكبرى، لذلك تباينت مواقف الدول الكبرى حيال ذلك إذ أراد الاتحاد السوفيتي إغلاق المضائق بشكل واضح وعدم فتحها للملاحة وجاء ذلك على لسان لينين ذلك حينما قال(٤٥): "**إن موقف بلاده يتضمن برنامج إغلاق المضائق في وجه كل السفن الحربية في زمن السلم والحرب وهذا يخدم المصالح التجارية المباشرة لكل الدول وليس مصالح الدول التي تتاخم أراضيها المضائق فقط بل مصالح كل الدول الأخرى**"(٤٦).

أما بريطانيا فقد أرادت فتح المضائق لأنها حققت مكاسب كبيرة لم تشئ أن تخسرها تحت أي ظرف طارئ، فضلاً عن "**رغبتها في حرية الملاحة في وقت السلم، أما في وقت الحرب تكون منزوعة السلاح...**"(٤٧).

انقسم المؤتمرون بين مؤيد لموقف الاتحاد السوفيتي وبين معارض له وينطبق الأمر ذاته على الموقف البريطاني، إلاّ أن الملفت للنظر أن الموقف التركي كان مؤيد للرأيين لاسيما وأنهم في بادئ الأمر كانوا متحمسين لموقف الاتحاد السوفيتي لأنهم أدركوا أن عملية فتح المضائق ستشكل تهديداً واضحاً على المصالح التركية والروسية على حدٍ سواء، إلاّ أن الأمر لم يستمر على وتيرة واحدة بخاصة وأن عصمت إينونو أبدى تأييداً كبيراً للموقف البريطاني لأنه كان يدرك إن مخالفة الموقف البريطاني ستؤدي حتماً إلى امتعاض الجانب البريطاني مما تعثر عملية السلام وعلى الرغم من ذلك، إلاّ أن الأمور لم تسر كما كان مقدراً لها، إذ لم تتوصل الأطراف المتنازعة إلى حلول فعلية أو كفيلة إزاء ذلك على الرغم من أن هذه المناقشات استمرت حتى ١ شباط ١٩٢٣م(٤٨).

أما القضية الأخرى التي علقت فكانت قضية تراقيا الخاصة بتثبيت حدود تركيا الأوربية، إذ كانت مطالب الجانب التركي وعلى لسان عصمت إينونو "**أن يجعل المنطقة**

الممتدة من البحر الأسود إلى مريج Meric ضمن حدود تركيا وإعادة جزيرتي إمبروس وتسينيدوس إلى السياسة التركية لقربها من مضيق الدردنيل"، إلاّ أن ممثلي دول الوفاق واليونان ورومانيا رفضوا تلك المطالب، لذا علقت تلك القضية(٤٩).

أما فيما يخص الأقليات فقد اقترح اللورد كرزن أن يتم إنشاء وطن قومي للأرمن على أن يتم تحت إشراف عصبة الأمم، والملفت للنظر أن هذا المقترح حظي بتأييد فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية واليونان وصربيّا، إلاّ أن ممثل حكومة أنقرة رفض المقترح بشدة وعد هذا الأمر من بين الأمور التي أدت إلى إثارة هذه الأقليات في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان محمد الثاني(٥٠)، لاسيما وأن الدول أخذت هذا الأمر ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة مما أسهم في إثارة القلاقل داخل الإمبراطورية وبالتالي فإن حكومة أنقرة ترفض بشدة مثل هذه المقترحات لأنها تمس بأمن وأمان الحكومة التركية وأن الحكومة الجديدة قادرة على حل أي أزمات ومشاكل داخلية، إلاّ أن إصرار الدول الكبرى على موقفها أدى إلى أن يضطر عصمت إينونو إلى توقيع معاهدات لحماية الأقليات، فضلاً عن إعلان عفو عام عن المتمردين كلهم ودخول تركيا عصبة الأمم(٥١).

أما قضية الموصل التي طالب بضمها الأتراك وكانت حجتهم في ذلك أنهم ضموها إلى بلادهم قبل توقيع هدنة مودروس، لذلك عقدت من أجل ذلك عدد من الاجتماعات وجرت مفاوضات عدة، لاسيما وأن الجانب التركي كان لا يتوانا وعلى لسان ممثله في أن بلاده مصممة على ضم الموصل، إلاّ أن ذلك الأمر أثار حفيظة كرزن الذي طالب بأن تحال القضية إلى عصبة الأمم الأمر الذي رفضه الجانب التركي مطالباً بإجراء استفتاء في ولاية الموصل وهنا احتدم السجال بين الجانبين، إذ رفض الأتراك ذلك الأمر وبشدة إلاّ أن الجانب البريطاني أصر على موقفه، مما أدى إلى فشل المرحلة الأولى من المناقشات دون التوصل إلى حل لذلك الأمر(٥٢).

عاد المؤتمر إلى الانعقاد من جديد في ٢٣ نيسان ١٩٢٣م، إذ بقي عصمت إينونو ممثل عن الجانب التركي فيما تولى برامبولد رئاسة الوفد البريطاني بدلاً عن

كرزن، استمرت المفاوضات بين مد وجر بشأن قضية الموصل، إذ احتدمت المناقشات من جديد وطالبت بريطانيا تقليص مدة عرضها على عصبة الأمم إلى ٩ أشهر بدلاً من عام(٥٣)، فضلاً عن قضايا تتعلق بمشكلة المضائق ومسألة الحدود مع تراقيا وجلاء القوات عن البلاد فأبرق مصطفى كمال إلى عصمت إينونو بدعوة إلى التأكيد على جلاء القوات المتحالفة عن البلاد، مما أدى إلى عقد العديد من الجلسات والمفاوضات بين الجانب التركي والبريطاني حتى صرح ممثل الجانب البريطاني "**إن تسوية تلك المشاكل سيقود إلى تسوية مسألة الجلاء وبما يتناسب وجهة النظر التركية**"، كان ذلك الأمر بمثابة دواء ناجع للحكومة التركية والتي أحست بالاطمئنان على مستقبل المفاوضات(٥٤).

أما اللجنة الثانية فقد كانت برئاسة الماركييز غاروني (**La– Marquis Garroni**)، وكان موقف الجانب التركي إلغاء الامتيازات لأنها وعلى حد قولهم تمس استقلال البلاد وسيادة أراضيها، إلاّ أن الدول المفاوضة رفضت ذلك وبشدة مستندين في ذلك إلى حجج واعتبارات قدمت، كان الأبرز بينها، أن تلك الامتيازات عقدت على وفق معاهدات واتفاقيات، إلاّ أن الجانب التركي رفض ذلك ورد بحزم على ما ورد إذ أشار عصمت إينونو "**إن تلك الامتيازات تتعارض مع استقلال الشعب واستناداً إلى ذلك ألغيت الامتيازات منذ عدة سنوات ولم يبق للجنة إلاّ تنظيم علاقات تركيا مع غيرها من الدول مثلما أقامت هذه الدول العلاقات فيما بينها دون أن تمس سيادتها الوطنية**"(٥٥).

أما المشكلة الأخرى والهامة والتي تناولتها هذه اللجنة هي مشكلة تبادل السكان، إذ تمت عملية تبادل السكان بصورة إلزامية ليونان الأناضول وأتراك اليونان وبموجب ذلك ارتحل نحو (**١٨٨,٠٠٠**) نسمة من تركيا إلى اليونان بينما ارتحل (**٣٨٨,٠٠٠**) تركي من اليونان إلى تركيا(٥٦).

أما اللجنة الثالثة فقد كانت برئاسة وزير خارجية فرنسا باريبه (**Barrere**)، والذي قرر في تشرين الثاني ١٩٢٢م تشكيل ثلاث لجان كل لجنة تأخذ على عاتقها شأن معين سواء أكان اقتصادياً أم تجارياً أم كمركياً، فضلاً عن مشكلة الديون العثمانية، إلاّ أن الرد العثماني كان حازماً حيال ذلك، إذ أشاروا إلى "**أنه يجب إلغاء القيود الاقتصادية**

وتوزيع الديون العامة للدولة العثمانية بين جميع الدول التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية"(٥٧).

وهكذا انتهت المرحلة الأولى من المفاوضات من دون التوصل إلى نتائج مرضية، إذ عاد عصمت إينونو إلى تركيا فأسرع إلى لقاء مصطفى كمال في اسكي شهر، لأن الأخير أراد أن يتعرف عن كثب على الأمور التي حدثت أثناء المؤتمر جميعها(٥٨).

إن تسابق الأحداث ولاسيما بعد أن استطاع مصطفى كمال من تقوية الموقف التركي باحتلاله شرقي ثريس (**Thrace**) مما أسهم في تحسين موقف بلاده السياسي بخاصة بعد أن استطاع أن ينظم حزبه السياسي حزب الشعب في ٦ كانون الأول ١٩٢٣م، كما قام أيضاً بإرسال العديد من المذكرات الاحتجاجية إلى لوزان يسرد فيها الفضائح التي ارتكبها اليونانيون في ثريس وأناتوليا، فضلاً عن ذلك فقد قام المجلس الوطني الكبير بوضع مقترحاته من أجل السلام في ٨ آذار ١٩٢٣م حملها عصمت إينونو معه إلى مؤتمر لوزان الذي استأنف أعماله من جديد في ٢٣ نيسان من العام نفسه، إلاّ أن المناقشات عادت من جديد من حيث بدأت لاسيما بعد أن أصر الجانب التركي على إلغاء الامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية للدول الأوربية وهذا ما أثار مفاوضي دول التحالف الدولي الذين وضعوا جانباً من الاتفاقيات التي بحثت وقدموا مسودة كانت روحها ومضمونها متناقضة مع مفهوم استقلال تركيا ولهذا رفضت من الحكومة التركية الممثلة بعصمت إينونو الذي قام بدوره بتقديم مقترحات مضادة لهذه المسودة مما رفضت من قبل ممثلي الدول مما أسهم في احتدام النقاشات من جديد(٥٩).

بعد انتهاء المرحلة الأولى من المؤتمر وبدأ المرحلة الثانية التي كانت الحاسمة والتي بدأت من ٢٣ نيسان ١٩٢٣م وانتهت في ٢٤ تموز ١٩٢٣م والتي تم التوقيع عليها من قبل عصمت إينونو عن الجانب التركي بعد أن منحه مصطفى كمال هذا الشرف(٦٠).

تألفت المعاهدة من ١٧ وثيقة تتعلق بكافة ما تم مناقشته أثناء انعقاد جلسات المؤتمر (٦١).

جـ. بنود المعاهدة:

تضمنت معاهدة لوزان عدداً كبيراً من البنود والملاحق، إلاّ أن الأبرز من بينها:-

(١) عقد معاهدة الصلح مع تركيا.

(٢) تحصل تركيا على شرقي تريس إلى غرب نهر مارتيسا (**Martissa River**) من ضمن ذلك مدينة أدريانوبل (**Adrianople**) أدرنة حالياً (**Edirn**)[٦٢].

(٣) منحت تركيا على إمبروس (**Imbros**)، وتنيدوس (**Tenedos**)، وجزر الأرنب (**Rabbit Islands**)، بينما تخلت تركيا عن معظم جزر بحر إيجة وذهبت إلى اليونان ويعزى سبب ذلك إلى وجود سكان يونانيين هناك[٦٣].

(٤) تخلت تركيا عن جزر الدوديكانيسيا (**Dodecanesia**)، ورودس (**Rhdes**)، وكاستيلوريزو (**Castellorizo**) إلى إيطاليا.

(٥) حصلت بريطانيا وفرنسا على منطقة إنزاك (**Anzac Area**) في شبه جزيرة غاليبولي، إذ عينت هذه الدول كأوصياء على هذه المنطقة من أجل العناية بقبور الجنود الذين قتلوا أثناء الحرب العالمية الأولى في حملة عام ١٩١٥م.

(٦) تخلت تركيا عن مطالبها جميعها في ليبيا ومصر والسودان وفلسطين وسوريا.

(٧) اعترفت تركيا بضم قبرص إلى بريطانيا.

(٨) وعدت تركيا بمنح الأقليات إصلاحات قضائية وأنها ستعمل جاهدة على الإفادة من الفقرات الخاصة بالمؤتمر والمتمثلة بحقوق الأقليات ولاسيما مناطق أوربا الشرقية.

(٩) تم التخلي عن مطالب الحلفاء الخاصة جميعها بالتعويضات الناجمة عن الحرب العالمية الأولى، فضلاً عن تخلي تركيا عن الإصلاحات جميعها التي كان من المقرر القيام بها في اليونان.

(١٠) رفعت القيود عن الجيش التركي سواء أكانت برية أم بحرية أم جوية[٦٤].

(١١) أما فيما يتعلق بمشكلة الموصل فإنه تم توقيع معاهدة في ٤ تشرين الأول ١٩٢٣م لتداول بين الجانبين التركي والبريطاني في ذلك وإذا لم يتوصل الجانبان إلى أي اتفاق فإن القضية ستحول إلى عصبة الأمم، في لوزان حددت المادة

الثالثة تعيين الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي من قبل بريطانيا وتركيا معاً خلال ٩ أشهر، عقدت الدولتان خلال تلك المدة مؤتمر القسطنطينية ١٩ مارس ١٩٢٤م لكنها لم تفلح في إيجاد حل للمشكلة[٦٥].

(١٢) تجريد عدد من الجزر من الأسلحة ولاسيما مايتلين (**Mytilen**)، وكيوس (**Cuios**)، وساموس (**Samos**)، وأكاريا (**Ikaria**).

(١٣) فضلاً عن ذلك فقد تم توقيع ميثاق المضائق، إذ اعترفت فيه الدول التي وقعته بأن المضائق أصبحت منزوعة السلاح[٦٦]، فضلاً عن حرية المرور والملاحة بالبحر والجو في مضيق الدردنيل وعبر مرمرة ومضيق البسفور، فضلاً عن ذلك فقد نظمت المادة الثانية منه قواعد مرور وملاحة السفن والطائرات التي تدار في وقت السلم والحرب، كما أن المادة الثالثة والتاسعة الخاصة بالمضائق تضمنت تجريد السلاح من المناطق المحيطة بالمضائق، إذ سمح لتركيا بالاحتفاظ بـ (١٢) ألف جندي، فضلاً عن قاعدة بحرية وبموجب ذلك انسحبت قوات الحلفاء من الحلفاء[٦٧].

(١٤) تم الاتفاق على تبادل السكان بين تركيا واليونان إذ تم تبادل نحو مليون و (٤٠٠) ألف يوناني في تركيا[٦٨].

(١٥) تضمنت المعاهدة رسائل متبادلة ومواثيق متبادلة بين الدول[٦٩].

د. نتائج المعاهدة:

(١) إن المعاهدة حققت لتركيا الحصول على السيادة الكاملة من حدودها، إلاّ أن شروطها كانت غامضة وأن تنفيذها يستغرق وقتاً، فعلى سبيل المثال تم ذكر "**كل من الأطراف المتعاقدة تقبل بقدر ما يتعلق الأمر بذلك لاسيما الامتيازات في تركيا بكل شروطها... على أن تركيا أُجبرت على تطبيق جميع ما يتعلق بالعقود السابقة**"[٧٠].

(٢) كان هنالك خلاف شديد فيما يتعلق بالدين العام، إذ إن المعاهدة حددت فقط حجمه وخددت الالتزامات الواجب على تركيا تنفيذها.

(٣) المحاكم الأجنبية تم إلغائها، فضلاً عن ذلك فإن المقيمين الأجانب أُجبروا على قبول الاحتكام في المحاكم التركية، وحتى المراقبين الذين سمح لهم بمراقبة المحاكم انحسر

دورهم على كتابة التقارير والإبلاغ عن الشكاوى فقط دون التدخل في الأحكام الصادرة[٧١].

(٤) حُلت مشكلة نفقات الترميم عندما اعترفت اليونان بالتزامها بدفع الأضرار التي سببتها في أناتوليا بسبب حركات الجيش اليوناني.

(٥) سمحت تركيا لجميع مواطنيها الأتراك الذين لا يتكلمون اللغة التركية باستخدام لغتهم في تعاملاتهم وعلاقاتهم.

(٦) سمح للمسلمين من غير الأتراك بتأسيس وتشغيل المؤسسات الخيرية والدينية والاجتماعية والثقافية حسب رغبتهم[٧٢].

(٧) أُعدت الساحة المقابلة لقصر **(دولمة نفجه)** للاحتفال جلاء القوات البريطانية عن تركيا لذلك سارت الفرق العسكرية من الجيش التركي الوطني في احتفال مهيب في ٦ تشرين الأول ١٩٢٣م في العاصمة استانبول تحييها الجماهير المحتفلة.

(٨) قام المجلس الوطني الكبير في ١٣ تشرين الأول ١٩٢٣م بتمرير قانون جعل من مدينة أنقرة العاصمة الرسمية للدولة التركية[٧٣].

(٩) في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٣م تم إعلان الدستور الجديد للبلاد كما أُعلن أن الدولة ذات نظام جمهوري وبسيادة الشعب[٧٤].

(١٠) انتخب مصطفى كمال كأول رئيس للدولة وعصمت إينونو كأول رئيس وزراء للجمهورية التركية[٧٥].

(١١) أطلقت معاهدة لوزان حرية كبيرة وواضحة لمصطفى كمال في بناء دولة علمانية قوية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أن رداء الدين والسيادة الدينية التي طالما احتفظت بها الدولة العثمانية قد خلعه مصطفى كمال وبالتالي مهد الطريق إلى صلح مع الغرب[٧٦].

(١٢) كانت هناك خطوة واحدة متبقية بإلغاء الخلافة، وسنحت الفرصة لمصطفى كمال عندما كتب السلطان عبدالمجيد إلى مصطفى كمال يطالبه بزيادة امتيازاته فما كان من الأخير إلاّ أن رد عليه "**ليعلم الخليفة والعالم أجمع من أن الخليفة والخلافة أصبحت أمراً غير ذي معنى ولاوجود له... نحن لا يمكننا أن نعرض الجمهورية**

التركية لأي نوع من أنواع الخطر على استقلالها عن طريق وجود منصب الخليفة... في النهاية أصبحت الخلافة بالنسبة لنا ذكرى تاريخية..." لذلك في ٢٩ شباط ١٩٢٤م حضر عبدالمجيد آخر جمعة في سلاملك (**Selamlic**)، وكانت آخر مناسبة رسمية لأعضاء السلالة العثمانية وبعدها في ٣ آذار ١٩٢٤م، قام المجلس الوطني الكبير بإلغاء الخلافة التي امتدت إلى (**٦٤٠**) عاماً، وبدأ عهد جديد من التاريخ التركي، وبذلك تقلصت مساحة تركيا نحو (**٢٩٥,٠٠٠**) ميل مربع وبسكان أكثر من ١٣ مليون نسمة[٧٧].

(١٣) كانت معاهدة لوزان الخطوة الأخيرة في عملية طويلة لإضعاف الدولة العثمانية، تلك الدولة مترامية الأطراف والتي استعصت على الدول الأوربية عندما كانت في أوج عظمتها وقوتها، لذلك بدأ المخطط الأوربي منذ كارلوفيتز ١٦٩٩م ولغاية القرن العشرين لاسيما وأن الإمبراطورية العثمانية بدأت تتقلص بشكل مضطرد، أما المراحل النهائية من تقسيم الدولة العثمانية فكانت عند قيام النمسا بضم البوسنة والهرسك عام ١٩٠٨م واستمر الأمر كذلك بالحرب التركية- الإيطالية (١٩١١-١٩١٢م) وحرب البلقان (١٩١٢-١٩١٣م)، ونهاية المطاف كانت في مؤتمر لوزان (١٩٢٢-١٩٢٣م) اكتمل تفكيك الإمبراطورية[٧٨].

(١٤) كان الموقف التركي حيال المعاهدة إنها نصر دبلوماسي والذي هو النظير للنصر العسكري النهائي، إذ بين مصطفى كمال أهمية المعاهدة "**بأنها وثيقة تعبر عن الفشل النهائي للمؤامرة على تركيا مؤامرة نسجت خيوطها قبل عدة قرون... مؤامرة كانت ستنجح بمعاهدة سيفر... هذا النصر الدبلوماسي لا يوجد ما يماثله مدوناً في التاريخ العثماني...**"[٧٩].

(١٥) إن اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية والدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى بالدولة التركية الحديثة بعد توقيعهم على معاهدة لوزان كان بمثابة الإقرار بالنظام الجديد في تركيا[٨٠]، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على انتهاج سياسة مخالفة للسابق إذ أصبح التعاطي مع تركيا وفق اعتبارات دولية[٨١].

هوامش البحث ومصادره:

(1) Bernard Lewis, the Emergence of Modern Turkey, London, 1966, P. 198.

(2) Richard D. Robinson, The first Turkish Republic, A case study in National Development, Harvard University Press Cambridge, Massachuselts, P. 55.

(3) Harold N. V. Tewporley, History of the Peace conference of Paris London, 1924, Vol.6, PP. 22-24;

جراهام فولد، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية/ ط١/ ٢٠٠٩، ص٤٣.

(٤) **هدنة مودروس:** هدنة فرضها الحلفاء على الدولة العثمانية والتي أدت بشكل واضح إلى فتح مضيقي الدردنيل والبسفور لسفن الحلفاء، فضلاً عن شروط مجحفة بحق الدولة العثمانية والتي تمثلت بتسليم البوارج الحربية وتقليص الجيش العثماني ونزع أسلحته، فضلاً عن ذلك فإن الهدنة منحت الحلفاء حق احتلال أي موقع يرونه استراتيجياً ومهماً لتعزيز قوتهم ومكانتهم. للمزيد من التفاصيل ينظر:

H. Eroglu, Turilop Tarihi, Istanbul, 1982, SS. 90-93.

(5) Charles loch Mowat, Britain Between the wars 1918-1940, London, Meth, ild, 1955, P. 59; Richard D. Robinson, Op. Cit., P. 57.

(٦) **جورج كليمنصو (١٨٤٠-١٩٢٩م):** سياسي فرنسي ولد في مدينة لاميندي، درس الطب بباريس، استطاع أن يتقلد منصب رئيس بلدية مونمارتر امتاز بتزمته حتى أطلق عليه لقب النمر في عام ١٩٠٦م أصبح نائباً في البرلمان ووزير للداخلية وفي عام ١٩١٧م أصبح رئيساً للوزراء. للمزيد من التفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.2, P. 984.

(٧) **ديفيد لويد جورج (١٨٦٣-١٩٤٥م):** من ألمع السياسيين البريطانيين، ولد في مانجستر ودرس القانون في جامعتها، أصبح وزيراً للتجارة (١٩٠٢-١٩٠٨م)، ثم تقلد منصب وزير الخزانة (١٩٠٨- ١٩١٥م) واقترح أثناء ذلك لائحة الميزانية الشعبية والتي نتج عنها تقليص الحق التشريعي لمجلس اللوردات في النقض، عين عام ١٩١٥م وزيراً للذخائر، ثم أصبح وزيراً للحرب عام ١٩١٦م، وفي كانون الأول من العام نفسه أصبح رئيساً للوزراء. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Grolier Encyclopedia, New York, Grolier in Corporated, 1961, Vol.10, P. 177.

(٨) **توماس وودر ولسن (١٨٥٦–١٩٢٤م):** درس في جامعة برنستون القانون وأصبح أستاذاً لمادة القانون والسياسة في الجامعة التي درس فيها عام ١٨٩٠م وانتخب عام ١٩٠٢م رئيساً للجامعة، شغل منصب حاكم ولاية نيوجرسي عام ١٩١٠م عن الحزب الديمقراطي، ثم أصبح رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية خلال المرحلة (١٩١٣–١٩٢١م). للمزيد من التفاصيل ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.10, P. 696.

(٩) **فيتوريو إيمانويلي أورلاندو (١٩ مايس ١٨٦٠– ١ تشرين الأول ١٩٥٢م):** رئيس وزراء إيطاليا، (١٩١٧–١٩١٩م)، مثل إيطاليا في مؤتمر الصلح في فرنسا ١٩١٩م لم تفلح جهوده في الحصول على الأراضي التي كانت فرنسا وبريطانيا قد وعدت بها إيطاليا بموجب معاهدة لندن السرية (١٩١٥م). للمزيد من التفاصيل ينظر:

H. James Burgwyn, legend of the Mutilated victory: Italy, the Great War and Paris peace conference, 1915–1919, 1993, P. 55.

(10) H. James Burgwyn, Op. Cit., P. 562.

(11) Charles loch Mowat, Op. Cit., P. 60; H. James Burgwyn, Op. Cit., P. 57.

(12) William Miller, the Ottoman Empire and its Successors 1801–1926, London, 1966, P. 291.

(13) Harold, M. U. Temperley, Op. Cit., P. 61.

(14) Maurice Vaisse "Dictionnaire Cles Relation Internation nales ou Siecle", Armand Colin, Paris, 2000, P. 235.

(١٥) جورج لتشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ج١، ترجمة: جعفر خياط، بغداد، دار المتنبي، ١٩٦٤، ص١٤٠.

(١٦) أمين محمد سعيد وكريم خليل ثابت، مصطفى كمال باشا وتاريخ الحركة الوطنية في الأناضول، طُبعت على نفقة مجلة اللطائف المصورة، مصر، القاهرة، ١٩٢٢، ص٥؛

Harold, M. V. Temperley, Op. Cit., P. 6.

(١٧) فاضل حسين، مشكلة الموصل ودراسة في الدبلوماسية البريطانية– العراقية– التركية وفي الرأي العام، بغداد، ١٩٦٧، ص٢٣.

(18) Maurice vaisse, Op. Cit., P. 237; Tozun Bahcheti Greek, Turkish Relation Scince 1955, Sanfrancisco, West. Vew Press, 1990, P. 5.

(١٩) محمد قاسم وحسين حسني، تاريخ القرن التاسع عشر، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٤١، ص٢٧٦؛ بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين ١٩٠٠–١٩٤٨م تعريب: نور الدين حاطوم، دمشق، ١٩٥٩، ص٩٩.

(20) Maurice Vaisse, Op. Cit., P. 238.

(٢١) لويس شنايدر، ترجمة: سعيد عبود السامرائي، دار مكتبة الحياة، بيروت، بلا، ص١٥٧.

(22) Tozun Bahcheli Greet Op. Cit., PP. 7–8.

(٢٣) **مصطفى كمال (١٩ مايو ١٨٨١– ١٥ نوفمبر ١٩٣٨م)**: من عائلة ألبانية الأصل متوسطة، إذ كان أبوه يعمل موظفاً بسيطاً، في ميناء سيلانيك دخل المدرسة الرشيدية العسكرية، بعدها التحق عام ١٨٩٩م بالكلية الحربية في إسطنبول وتخرج منها عام ١٩٠٥م، وتنسب للعمل في الجيش الثالث عام ١٩٠٧م، اشترك في الحرب الإيطالية الليبية عام ١٩١٢م وحرب البلقان ١٩١٢م، عين ملحقاً عسكرياً في صوفيا عام ١٩١٥م، أصبح قائداً للجيش السابع في فلسطين، قاد حركة المقاومة وأصبح الرجل الأول في بناء وتأسيس الجمهورية المدنية في تركيا. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Lord Kimros, Ataturk the Rebirth of National, London, 1964, P. 18; the Encyclopedia Britanncia, Vol.2, U.S.A., 1988, PP. 255–257.

(24) Tozun Bahcheli Greek, Op. Cit., P. 9.

(٢٥) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص٢٩.

(٢٦) أحمد عبدالرحيم مصطفى، في أصول التاريخ العثماني، ط٣، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٣١٠.

(٢٧) **الجنرال جاربي (١ أيلول ١٨٦٥– ٢٥ تشرين الثاني ١٩٤٥م)**: ولد في مدين أون الفرنسية، تخرج من الكلية العسكرية الفرنسية ليعمل ضابطاً في سلاح المدفعية البحرية مثل فرنسا في صلح مودانيا توفي إثر إصابته بنوبة قلبية. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Atatürk Modern Turkiny'nin kurucusu, Istanbul, 2012, P. 184.

(٢٨) **جارلس هارنغتون (٣١ أيار ١٨٧٢– ٢٢ تشرين الأول ١٩٤٠م)**: درس في الأكاديمية العسكرية البريطانية تخرج منها عام ١٨٩٠م برتبة ملازم ثاني، تقلد العديد من المناصب، كان الأبرز من بينها أن تولى منصب المندوب السامي البريطاني في إسطنبول. للمزيد من التفاصيل ينظر:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol.15, P. 112.

(٢٩) **مونبيليه (١٨٨٢-١٩٥٨م)**: ضابط يوناني تقلد العديد من المناصب إلى أن ارتقى منصب رئيس أركان الجيش اليوناني، اشترك في الحرب اليونانية التركية (١٩١٩-١٩٢٢م)، فضلاً عن ذلك اشترك في مؤتمر لندن في شباط ١٩٢١م كعضو عن الجانب اليوناني، كما انتخب عضواً في المجلس الوطني الذي وضعته جبهة التحرير الوطني في اليونان بعد أن تحررت من الاحتلال الألماني عام ١٩٤٤م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Army History Directorate 2001, P. 151.

(٣٠) **الجنرال موزاكي (١٨٧٤-١٩٤٣م)**: ضابط في الجيش اليوناني اشتهر بشجاعته لذلك اشترك في العديد من الحروب إلى أن تقلد منصب ميجر وأصبح رئيس أركان فرقة المشاة الخامسة التابعة للجيش اليوناني في الحرب العالمية الأولى، وبقي يتقلد المناصب إلى أن اعتلى منصب رئيس أكاديمية أثينا للدراسات التاريخية وبقي في هذه المناصب إلى عام ١٩٣٧م. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Encyclopaedia International, Vol.8, P. 180.

(٣١) علاء طه ياسين، عصمت إينونو ودوره السياسي في تركيا ١٨٨٤-١٩٧٣، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية- الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص٦١.

(32) Tozun Bahcneli Greek, Op. Cit., P. 11.

(33) T. C. Basbakaulik, Devlet Arsivleri Genel Mudurlugu Osmanli Arsivi Daire Baskanligi yahini Noll, Akara, 1993, S. 120.

(34) Sonyel Turkish, Diplomacy 1918-1923, Mustafo. Kemal and Turkish Novement, London, N.D., P. 149.

(٣٥) فاضل حسين، مشكلة الموصل، ص ٢٩؛

Sonyel Turkish, Op. Cit., PP. 150-152.

(36) Tozun Bancheli Greek, Op. Cit., P. 14.

(37) A. N. Koracan, lozon kouferansi, ve Ismet pasa, Istanbul, 1945, P. 61.

(38) Ibid., P. 60.

(39) Mostafa turan, Iunan Mezlim 1919-1923, Ankara, Arastirma Merkize, 1999, P. 9.

(40) Stanford Show and Ezeal K. Show, History of the ottoman Empire and Modern Turkey, 1808-1975, Vol.2, combridge University, 1978, P. 126.

(٤١) آرسين كلايسي أوغلو، السياسة الخارجية التركية إزاء الأمن الإقليمي والتعاون في الشرق الأوسط، المستقبل العربي، العدد ٤٢ نيسان ١٩٩٩، ص٣٧.

(٤٢) **اللورد كرزن (١١ يناير ١٨٥٩– ٢٠ مارس ١٩٢٠م):** سياسي بريطاني لامع من حزب المحافظين دخل البرلمان عام ١٨٨٦م شغل منصب الحاكم العام للهند للمدة (١٨٩٩–١٩٠٥م)، كما تقلد منصب وزير خارجية بريطانيا خلال الأعوام (١٩١٩–١٩٢٤م)، بدأ بريقه بالإنطفاء بعد انتهاء مؤتمر لوزان. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Curzon, Russia in central Asia, London, 1967, PP. 311–316.

(43) Stanford Show and Ezealk., Op. Cit., P. 129.

(44) A. N. Korakan, Op. Cit., P. 64.

(45) Stanford Show and Ezeal K. Show, Op. Cit., P. 4.

(46) A. N. Koracan, Iozon Konferansi, ve Ismet Pastanbul, 1943, P. 59.

(47) H, B. Sharabi, Govermment and Politicis of The Middle East in twentinth century Princeton, 1962, P. 37.

(٤٨) فتحية البنراوي، محمد نصر مهنا، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر، ط١، منشأة المعارف، الاسكندرونة، ١٩٨٣، ص ٥٢٤؛

H. B. Sharabi, Op. Cit., P. 38.

(49) Walter Consuelo langsam, the world Since 1914, New York, the Macmillan Company, 1940 , P. 698.

(٥٠) **السلطان محمد الثاني (١٤٢٩–١٤٨١م):** محمد الثاني بن مراد الثاني بن محمد الأول حاكم الدولة العثمانية (١٤٥١–١٤٨١م)، اشتهر بلقب الفاتح لفتحه القسطنطينية، كان مولعاً بقراءة كتب التاريخ وسير مبار فاتحي العالم وحكامه وسماعها كالإسكندر الكبير، كما اهتم بإدارة دولته مدنياً وقانونياً حتى عرف بلقب محمد القانوني لوضعه قانون الدولة الأول. للمزيد من التفاصيل ينظر: سيد رضوان علي، السلطان محمد الفاتح بطل الفتح الإسلامي في أوربا الشرقية، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٩٨٢، ص١–١٥.

(51) Walter cousuel langsam, Op. Cit., P. 699.

(52) Sctt, George, The Rise and fall of laague of Nations, London, itutchinsou, 1973, PP. 130–133.

(53) Ibid., P. 135.

(٥٤) علاء طه ياسين، المصدر السابق، ص٦٩–٧٠؛

Walter Cousuel Langsam, Op. Cit., P.
699.

(55) William Miller, the Ottoman Empire and its Successors 1801–1926, London, 1966, PP. 562–565.

(٥٦) محمد فاتح عقيل، مشكلات الحدود السياسية، ج١، مؤسسة الثقافة الجامعية، القاهرة، ١٩٦٢، ص٥٩٨.

(57) William miller, Op. Cit., P. 567.

(58) Turkish National Commission for Unesco, Ataturk, Ankara University, 1963, P. 134.

(٥٩) الكابتن هـ. س. أرمسترونج، الذئب الأغبر مصطفى كمال، مطبعة الهلال، دار الهلال، مصر، ١٩٥٢، ص١٩٠.

(60) Stanford Show and Ezeal K. Show, Op. Cit., P. 130.

(٦١) فاضل حسين، كاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوربي، ط١، ١٩٨٢، ص٢٣٣؛

Stanford Show and Ezeal K. Show, Op. Cit., P. 131.

(62) Walter Consuelo langsam, Op. Cit., P. 699.

(٦٣) علي صبيح، السياسات الدولية بين الحربين العالميتين ١٩١٤–١٩٣٩، ط١، دار المنهل اللبناني، مكتبة رأس النبع، بيروت، ص ٦٨.

(64) Tozun Bancheli, Op. Cit., P. 510.

(٦٥) فاضل حسين، كاظم هاشم نعمة، المصدر السابق، ص٢٣٣.

(٦٦) ج. ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩١٩–١٩٥٤، ج١، ترجمة: خضر خضر، مكتبة الجامعة، ١٩٨٥، ص٤٣.

(67) Harry. N. Howard, Op. Cit., P. 126.

(٦٨) ج. ب. ديروزيل، المصدر السابق، ص٤٣.

(69) Turkish National, Op. Cit., P. 135.

(70) Stanford J. Show and Ezel kural Show, Op. Cit., P. 366.

(71) Ibid., PP. 367–368.

(72) Tozun Bahcheli, Op. Cit., P. 515.

(73) H. B. Sharabi, Op. Cit., P. 40.

(74) Rechard Robinso, The first Tarkish Republic, Harrard, 1963, P. 78.

(75) Tzun Bahcheli, Op. Cit., P. 14.

(٧٦) رشيد رضا، علي عبد الرزاق، عبد الرحمن الشهبندر، الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا، دراسة وتقديم: وجيه كوثراني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٦٦، ص٨.

(77) Stanford J. Show, Ezel kural Shaw, Op. Cit., P. 369;

الكابتن أرمسترونج، المصدر السابق، ص٢٠٠.

(78) Harry N. Haward, the Partition of Torkien A Dipolomtic History 1913–1923, New York, 1966, P. 33.

(79) Turkish National..., P. 135.

(٨٠) أمين عباس نذير، العلاقات الأمريكية التركية ١٩٣٩–١٩٤٥، ط١، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٤.

(81) Denovo A. John, American Interests and Politics in Middle East 1900–1939, Minneapolis, 1963, P. 239.